قضية

على مدى سنتين!

أكتوبر

قبل حرب أكتوبر.. لم تزد احتياجاتنا من الكهرباء على ١٪ سنويا.. فالكساد يحوم على الحياة الاقتصادية والتنمية فى مصر حتى بات كأن كل شىء متوقف.. ربما لدينا رجفة هنا أو هناك، إنما ليست نبضات حية تبدو متوهجة.. حتى كان النصر.. وانطلقت مصر نحو التنمية حتى قفزت احتياجاتنا من الكهرباء إلى ٢٠ ٪ منذ عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ثم اقتربت من استقرارها النسبى فوصلت إلى ٦٢٪ سنويا كحد أدنى رغم أن العالم الغربى المتقدم لاتزيد احتياجاته من الكهرباء على ٢ – ٤٪ سنويا.

محمد الطويل

وهذا يعنى ببساطة أن مصر على طريق التطور والتحول السريع المتدفق حيوية نحو تنمية وتعمير وتقدم.. ولكن هل أحتياجاتنا الحقيقية مغطاة بالكهرباء اللازمة أو الكفيلة للتنمية الآن ؟؟

□ وإذا كانت الإجابة بالنفى.. فلابد من معرفة دواعى هذا النفى.. ومتى ستكون الإجابة ايضا بنعم ؟ ؟

فإنتاجنا من الكهرباء – حاليا – يبلغ ١٨.٥ مليار كيلو وات/ساعة.. عشرة مليارات من السد العالى وحزان أسوان و ٨.٥ مليار من المحطات الغازية والحرارية التى تعمل بالأزوت الموجودة بالاسكندرية وطنطا ودمنهور وكفر الدوار والسويس والقاهرة.

وكان من المفترض أن تنتهى محطة أبو قير لتوليد لنا ٦٠٠ ميجاوات/ساعة، فى هذا العام. حيث كان قد بدىء فى تنفيذها عام ١٩٧٥ بقرض من الحكومة الفرنسية وأيضا كان لابد لمحطة السويس الحرارية التى بدأ فيها العمل منذ ١٩٧٦ والتى يصل إنتاجها إلى ٤٥٠ ميجاوات/ساعة بقرض ألمانى أن تنتج كهرباء هذا العام.. إلا أنه للأسف الشديد – كما يقول المهندس ماهر اباظة وزير الكهرباء والطاقة – لم تنته كل من المحطتين والتى كان يجب أن تحل كل منها مشاكل واعطالا وتغطى احتياجاتنا هذا العام.. ولكن للأسف أيضا فإن سبب تأخير تنفيذ ذلك تأخر شركات المقاولات المدنية فى ذلك بالإضافة إلى مشاكل إدارية واختيار مواقع أخرى.. بل كان من الأخطاء الخمسة إسناد عملية المحطة لأكثر من طرف.. فهناك مورد للمعدات وثان للتركيب وآخر للحفر والبناء ورابع للإشراف.. فأطراف متعددة لايؤدى تظافرها إلا نتيجة واحدة.. التأخير.. ولذلك تجنبت هذا فى محطة توليد الكهرباء بالإسماعيلية عندما توليت مسئولية الوزارة.. فأعلنا عن مناقصة داخل الولايات المتحدة الامريكية ورسا العطاء على إحدى الشركات الكبرى وهذه بدورها أسندت العمليات لعدة شركات تكون بالنسبة لها قابضة.. تسلم على المفتاح.. بعد عام ونصف عام. فالمسئول واحد..

وهذه المحطة منحة امريكية قدرها ١٤٥ مليون دولار.. طاقاتها ٦٠٠ ميجاوات أما بالنسبة للتأخير فى تنفيذ محطتى أبو قير والسويس فقد قرر المهندس حسب الله الكفراوى الضغط على شركات المقاولات التابعة لوزارته لتنفيذها فى أقرب وقت والإسراع فى ذلك، إيمانا منه بأهمية تلك المحطات.. كما وافق الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد على الاعتمادات المطلوبة ايضا.. وتم الاتصال بالحكومة الالمانية لمعاودة تمويل محطة السويس – وهى بقرض المانى – لاستكمال المحطة حيث إن الحكومة الالمانية أوقفت التمويل عندما تأخر تنفيذ المحطة.. وبدأت المهمات والمعدات تصل منذ أيام إلى مصر. واتصلت بسفير تشيكوسلوفاكيا لوضع حلول نهائية لمحطة كفر الدوار والتى تصل طاقاتها إلى ٢٢٠ ميجاوات. فهذه المحطة قد أقيمت منذ عشر سنوات أى بعد حرب ١٩٦٧ وقد أكلت أيضا معداتها حتى أصبحت مواسيرها فى حالة سيئة وأعطالها كثيرة. تعمل يوما وتتعطل أياما. ولذلك فإننا بصدد الاتفاق مع سفير تشيكوسلوفاكيا لوضع حلول هذه المحطة حتى تمكنها المساهمة فى تغطية احتياجاتنا.

وبالتالى فى عام ١٩٨٢ نكون قد أدخلنا فى شبكة الكهرباء بمصر مجموع طاقات محطات أبو قير والسويس والإسماعيلية أى ١٦٥٠ ميجاوات كهرباء بالإضافة إلى محطة الخصوصية الغازية وطاقتها ٢٠٠ ميجاوات بقرض إنجليزى. وأخرى بالاسكندرية طاقتها ١٠٠ ميجاوات تنتهى فى ديسمبر ١٩٨١ بالإضافة إلى محطة الوراق التى افتتحت منذ أيام وطاقتها ٥٠ ألف كيلوات/ساعة. وعلى ذلك فى عام ١٩٨٢ يلحق بالشبكة مايقرب من الثلثين ميجاوات كهرباء. وهذا يعنى تحولا كبيرا فى تغطية احتياجاتنا من الكهرباء.. لأنه حتى نهاية عام ١٩٨٢ ستكون امامنا صعوبات لابد من اجتيازها فى هذا المجال.. حيث إننا نتعرض لنتيجة تأخير تنفيذ تلك المحطات.. بالإضافة إلى فترة السدة الشتوية فى يناير وفبراير من كل عام.

فى خلال هذه الفترة يقل اندفاع المياه للسد العالى من ١٦٠ مليون متر مكعب إلى ٩٠ مليون متر مكعب من المياه ولذلك يقل التيار المنتج تبعا لهذا.. وحتى لو عملت كل المحطات بكامل طاقاتها فالأمر لايسلم من أى عطل مفاجىء فى أى محيره. وهذا يؤثر بالطبع تأثيرا كبيرا على قوة دفع التيارات للمشروعات والمنازل.. ونحن نحاول معالجة ذلك الآن بالصيانة المكثفة ليل نهار للوحدات كما أن محطتى الخصوصية والاسكندرية اللتين ستعملان مع نهاية العام القادم ستخففان من حدة هذه السدة فى يناير وفبراير من عام ١٩٨٢، وقرر المهندس عبد الهادى سماحة وزير الرى من ناحية أخرى زيادة انخفاض المياه من ٩٠ مليون متر مكعب إلى ١١٠ ملايين متر مكعب، حيث صرح بأن فيضان هذا العام يساعد على ذلك لأنه أفضل من فيضان العام الماضى. كما أنه بالتعاون مع وزير الزراعة د. داود بصدد دراسة إعادة جدولة المحاصيل وطرق الزراعة لتفادى تقليل مياه السد العالى.

وتغليا أيضا على الصعاب والحديث مازال للمهندس ماهر أباظة.. فإنه لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث سيكون هناك نظام التحكم الآلى فى مولدات الكهرباء لمعالجة أية هزة فى الشبكة.

وسينتهى من تركيبه فى نهاية العام القادم. ومن خلال هذه الخطوات السابقة وبدءا من عام ١٩٨٢ ستختفى نهائيا أعطال وانقطاع التيار الكهربائى وستغطى كافة احتياجات مصر من الكهرباء.. بالإضافة إلى تدفق التيار بكميات كبيرة بعد هذا العام، حيث تدخل محطة شتورا عام ١٩٨٦، ومحطة شمال الصعيد الشبكة الكهربائية على مستوى مصر فى عام ١٩٨٨.. وهنا سنكون فى مرحلة مريحة للكهرباء.

ومن الآن حتى ١٩٨٢ لابد أن نجتاز الصعاب السابقة بصبر، وأيضا بسلوكيات من الجمهور حتى هذا العام.

ومن وسائل اجتياز هذه المرحلة أو هذه الفترة الحرجة حتى عام ١٩٨٢.. لابد من ترشيد الاستهلاك.. وهو لايتطلب مجهودا يذكر.. بل إن هذا الترشيد فائدة مزدوجة للجمهور وللدولة ايضا.

فقد كانت هناك تجربة جديدة بالعودة إليها مرة أخرى.. من حيث الاستفادة من دروسها.. عندما ارتفع سعر التيار الكهربائى، وأعاد الرئيس السادات سعره الرخيص.. فى خلال فترة الغلاء الجد الافراد لترشيد استهلاكهم خوفا من الاستهلاك المسرف، وبالتالى دفع تكاليف أكثر تؤثر على دخله.. فلماذا لايرشد الجمهور استهلاكه رغم أسعار التيار الكهربائى الرخيص. وخاصة أننا نعمل صراحة أننا نعانى صعوبات طوال العامين القادمين فى مجال الكهرباء.

وإذا كان هذا مساعدة للدولة فهو أيضا تقليل للإنفاق العائلى ، وتوفير جزء من الدخل غاليا مايهدر فى تيار هو فى غنى عنه . إنما بقليل من الاهتمام نكسب وفرا ماديا ونكسب الدولة فى التخفيف من الضغوط التى تحتاجها مشروعات ومرافق أخرى ! ؟ والمصالح والهيئات الحكومية أيضا يمكنها توفير الاضاءة بنسبة ٢٥٪ حيث إن بلدنا يمتاز بشمس مشرقة طوال ساعات النهار حتى الغروب ، وتكفى لإضاءة طبيعية تفى بالغرض المطلوب فى مكاتبها ومصالحها ..

كما أنه لاداعى للزينات المبالغ فيها والتى تسبب ضغطا متزايدا على الأحمال الكهربائية .. بل أحيانا الاضطرار إلى سرقة التيار لمواجهة هذه الزينات المبالغ فيها .. مما يؤثر على الخطات والمعدات فيؤدى ذلك أيضا إلى تعطيلها واحتراق الكابل ، مما يستغرق وقتا فى الإصلاح ويفوت فرصة لمنازل أخرى ومشروعات أخرى للاستفادة من التيار لو لم يعطل الكابل . وإننا بصدد وضع قانون جديد لتشديد العقوبة على من يسرق التيار لأى غرض ، وشرطة الوزارة تقوم بدورها فى هذا الصدد ..

وعلى كل فإن قرار إغلاق المحلات فى الساعة السادسة مساء سيساهم فى هذا الترشيد وتخفيف الأحمال الكهربائية حتى نمر بالفترة الحرجة حتى نهاية عام ١٩٨٢ . بل إننى أعد أنه بعد نهاية العام المذكور لن تؤثر فينا السدة الشتوية ، فنحن لن نتأثر عندما تضم الشبكة الكهربائية ٢٠٠٠ ميجاوات ، بل الجمهور أيضا سيتمتع بما يتبقى من كهرباء فى شتى استعمالاته بعد عام ١٩٨٢ ، فهل حتى انتهاء هذه المرحلة العصبية سيكون لدى جمهورنا الوعى الناضج ؟ .. الذى كان من أسباب نصرنا فى كل انتصاراتنا .. وخاصة حرب أكتوبر المجيدة ؟!

واستطرادا للترشيد والأعطال المقابلة لما يطلب من الجمهور ، سألته عن مدى التنسيق اللازم بين مرافق المياه والمجارى والتليفونات والكهرباء ، والمتعدم حاليا ، حيث يجرى إصلاح فى أحدهما فيعطل الآخر نتيجة الحفر والردم وعدم التنسيق .. فقال : أثناء انعقاد مؤتمر الحزب الوطنى الموسع فى أوائل شهر أكتوبر كان هناك قرار من السيد حسنى مبارك نائب رئيس الحزب الوطنى بإلزام الجهات المسئولة فى مجال الخدمات بالتنسيق فى مجال الإصلاح والأعطال المتعددة بل عدم ترخيص إقامة منشآت إلا بناء على عرائض واضحة للمرافق . وتكونت لجنة من الوزراء المعنيين للتنسيق بين التليفونات والمجارى والمياه والكهرباء .. مهمتها التنسيق ومعرفة التصميمات الهندسية لكل مرفق ، ورسم خريطة متكاملة شاملة لكل هذه المرافق ، حتى يتم هذا التنسيق ومنعا لوجود أعطال متبادلة بين المرافق المختلفة .. وستكون لدى كل مرفق خريطة من هذا النوع تجنبا للتعدى على معدات ومهمات مرفق آخر .. وقد بدأ فعلا وضع خطوط ولمسات هذا التنسيق بين الجهات المعنية تيسيرا على المواطنين وتنفيذا لقرار نائب رئيس الحزب الوطنى ونائب رئيس الجمهورية .

ماهر أباظة وزير الكهرباء التى أضع أولويات لإنارة القرى حسب طلبات أعضاء مجلس الشعب

وأخيرا .. أين كهربة الريف ؟

وإذا كان الحديث قد يبدو لأول وهلة أنه يتناول كهربة المدن ومدى تأثرها بانقطاع التيار أحيانا .. فما بال المناطق المتعثر فيها التيار نهارا أو التى مازالت فى ظلام ولم يأتها التيار حتى الآن فى عام ١٩٨٠ .. رغم المستوى الحضارى الذى نلمسه أحيانا فى المدن .. فما هو مصير الريف .. وكهربته التى بدأت منذ عام ١٩٧١ ولم تنته حتى الآن .. وربما الصعاب والعقبات التى سبق ذكرها تكون مبررات كافية لتأخير الانتهاء من كهربة ريف مصر كله . فكان معدل كهربة الريف يصل مابين ٣٠٠ و ٣٥٠ قرية فى العام ثم انطلق قطاع الكهرباء فوصل إلى إنارة ٨٠٠ قرية خلال العام الماضى . أما هذا العام فسيصل إلى إنارة ألف قرية .. والبقية تأتى حتى نهاية عام ١٩٨٣ حيث ستضاء جميع قرى مصر التى تزيد عدد أفرادها على ألف نسمة .. ومع نهاية ١٩٨٦ ستدخل الكهرباء جميع العزب فى مصر ، التى يقل عدد نسماتها عن ألف نسمة .

بل لتأكيد الاهتمام بالريف من هذا الجانب .. يقول ماهر أباظة وزير الكهرباء : إننا بصدد وضع مشروع قانون لإنشاء شركات للكهرباء .. تغطى جميع محافظات مصر .. تتبع كل شركة المحافظة التى تقع فيها .. ومهمة هذه الشركة السيطرة والتنسيق وتوزيع الكهرباء فى جميع مرافقها ومشروعاتها ومنازلها .. تشترى من الحكومة التيار بسعر معين ثم تعيد بيعه بثمن يحقق هامش ربح .. يساعد بدوره فى الصيانة والإصلاح الدورى .. وعدا ماتحدده الحكومة من سعر مدعم فلايمكن للشركة التصرف فيه بأزيد مما حددته الحكومة .. ويستطرد الوزير قائلا : وعلى كل .. فإننى أضع أولويات لإنارة القرى بناء على طلبات لأعضاء مجلس الشعب فهم أدرى بمشاكل قراهم ومدى احتياج كل منها قبل الأخرى .. حيث إن الحكومة المركزية بعيدة عن هذه القرى ، وأهلها أولى بها وبتقديمها على أخرى .. وبالتالى فإنارة القرى تسير وفقا لخطوات ومعايير موضوعية ذات أولوية جماهيرية .

واستمرارا لكهربة الريف أيضا .. فقد أعلن منذ شهور أن وزارة الكهرباء بصدد تنفيذ مشروع كهربة المساقى ، وأنها قامت بتجربة ذلك فى محافظة المنوفية .

فماذا عن هذا المشروع الذى سيساهم فى الميكنة الزراعية وحل مشكلة انخفاض الأيدى العاملة الزراعية وتوفير الوقت والجهد وتوفير الثروة الحيوانية من الجاموس والبقر ..

قال الوزير : إن الدراسات التى تمت أثبتت قصورا فى التجربة .. ولذلك فنحن نعاود الدراسة الأعمق والأشمل الآن لتكون على مستوى التنفيذ القومى المطلوب .. فلابد من إعانة القطاع الزراعى وتحقيق ماذكرت ، ولذلك فالمأمول مطلوب أو السرعة بدون تسرع حيث لابد من توافر الضمانات المناسبة لتشغيل هذه المساقى حيث إنها سيمد لها من الخطوط حوالى ١٥٠٠ كيلو متر .. وعندما تنتهى هذه الدراسات ستعرض فى مؤتمر موسع للهندسى الرى والكهرباء والزراعة للنقاش وأخذ الرأى والتعديل إن وجد .. حتى يكتمل المشروع دراسيا ويعرض على مجلس الوزراء لإقراره مع تدبير القروض والمنح والتمويل المحلى اللازم لتنفيذه ، وبذلك تبدأ خطواته الأولى فى عدة محافظات إلى أن يغطى الأراضى الزراعية بل المستصلحة أيضا ويحقق مانرجوه من تنفيذه . وإذا مالقرنا تنفيذه فسنبدأ فى إدراجه بالميزانية المالية ١٩٨١ - ١٩٨٢ .

وفى ختام هذا الحديث .. وحيث إن المهندس ماهر أباظة ابن القطاع الكهرباء قلت له صراحة : لماذا وأنت مسئول بالوزارة منذ سنوات لم تحقق أو تنفذ شيئا مما تحققه الآن ؟

فرد الرجل بصراحة أكثر قائلا : لقد كنت وكيلا أول للوزارة منذ عام ١٩٧٤ وللأسف لم تكن هناك صلاحيات أو سلطات لوكيل أول الوزارة تدعوه لمتابعة تنفيذ المهام الموكولة إلى الهيئات التابعة للوزارة .. إنما يعمل وفقا لما يطلب منه فقط .. وعلى ذلك فعندما توليت المسئولية الوزارية أدخلت الوكيل الأول فى كل التفاصيل ، وأعطيته الصلاحيات والسلطات اللازمة والمناسبة لمتابعة التنفيذ والاتصال بأية جهة بل المحاسبة والمساءلة .. حتى يكون له دور بارز .. يوما بيوم مع كل تفاصيل القطاع □